

انه خرج من حرج الاسفاق وعلم انه يحرف بالحرف  
 من تقدي حدوده انه قد يحكي على ما ورد في عائشه  
 مما رواه عن عوانة بن عبد الله بن عمرو بن علقمة  
 العقدي والقصد بل بالاجتراء بعادة العرب  
 وليس المراد بها الا اجابة لقوله لم يثبت لي نكاح  
 ولا استنجى الله بطنه وعقري حلقى وغير ما جرى  
 دعوانة وهو ورد في حقه عليه السلام في غزوة بدر  
 انه عليه السلام لم يكن يخاشا وقال من لم يكن  
 مسلما با ولا يخاشا ولا لغيره وكان يقول احدنا  
 هذه الحقيقة ما لم تر بجمعته فيكون من جملة  
 على هذا المعنى ثم استوفى عليه السلام من هو حقيقة  
 اثباتها اجابة نفا بذكره لما قال في الحديث  
 ان يجعل ذلك القول له زكاة ورحمة وقرية  
 وقد يكون ذلك اتفاقا على المدعى عليه  
 وتامينا مثلا بجملة استسما راجع الحرف بالحرف  
 من لعن النبي عليه السلام وتقبل دعائه بالحكمة  
 على ان يسر القنوط وقد يكون ذلك سؤالا منه  
 لرسوله عليه السلام حتى يبرهن صحح الحديث  
 كقصة لولم اصاب وتحتة لما اجترم وانه يكون  
 عقوبة له في الدنيا حسب العفو والغفران كما جاء  
 في الحديث الا حرم اصاب من ذلك شيئا

مفروق

مفروق فهو لكفارة فاقدمت فاصح حديث  
 الزبير وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعين تقاصمه  
 مع الاضمار في سراج الحجة ان سبق يا زبير حتى يبيع العين  
 فقال له الاضمار ان كان ابن عمك يا رسول  
 الله فقال وجه رسول الله عليه السلام الحديث ثم قال  
 سبق يا زبير ووجب حتى يتبلغ الحدز فاجاب  
 ان رسول الله عليه السلام منزه عن ان يقع بنفسه سلم  
 منه في هذه القضية المرير برب وكنة عليه السلام  
 نرس الزبير اولاد الاقتصار على بعض حقه على طريق  
 التوسط والصعب فيما لم يرض بذلك الاخر ولحق وقال  
 ما لا يجب استوفى النبي عليه السلام لانه حقه وانه  
 ترجم البخاري على هذا الحديث ما اذا است  
 الامام بالصحيح فابا حكم عليه وكره في الحديث  
 فاستوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم على زبير  
 حقه وقد جعل المسلمون هذا الحديث اهدى في قضية  
 وقية لاقتداء به عليه السلام في كل ما خذ في حال  
 ورضاه وانه وان نجا ليقضي القاصم وهو غضبا  
 فانه في حكمه حال الغضب الرضى سواء لكونه فيما  
 مضى وما غضب النبي عليه السلام في هذا كما كثر منه  
 فقال لا تخشع كما جاز في الحديث الصحيح كذا  
 الحديث في اقاوته فكان الله ولم نفسه لم يكن بعد